في دراسة أعدها المنتدى الإستراتيجي العربي

تقرير: 833.7 مليار دولار ... كلفة الربيع العربي!!

بلغت تكلفة الربيع العربي 833.7 مليار دولار (أكثر من 3 تريليون درهم) شاملة تكلفة إعادة البناء وخسائر الناتج المحلي والسياحة وتكلفة اللاجئين وخسائر أسواق الأسهم والاستثمارات. جاء ذلك في تقرير «تكلفة الربيع العربي» الذي أصدره المنتدى الاستراتيجي العربي. وتناول التقرير بالأرقام نتائج هذه التداعيات وانعكاساتها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

واستند التقرير على تحليل المعلومات الواردة في تقارير عالمية صادرة عن البنك الدولي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والمركز التجاري العالمي التابع لمنظمة التجارة العالمية، وتومسون رويترز.

وفي هذا الإطار أشار معالي محمد عبدالله القرقاوي رئيس المنتدى الاستراتيجي العربي بأن هذا التقرير يلخص التكاليف المباشرة للفوضى التي أعقبت الربيع العربي ولا يقيس حجم الفرص التنموية أو الاقتصادية الضائعة كما لا يقيس أيضا تكلفة إعادة التأهيل التعليمي

461 مليار دولار تكلفة إعادة بناء البنية التحتية المدمرة بسبب أحداث الربيع

والنفسي للمتأثرين سواء من طلاب أو أسر أو غيرها، ولا يقيس أيضا التكاليف المترتبة على الكثير من دول العالم لاحتواء موجات النزوح أو التكاليف الأمنية على دول العالم بسبب التهديدات الإرهابية القادمة من دول غير مستقرة».

وأضاف معاليه «بغض النظر سواء اتفقنا مع الربيع العربي أو اختلفنا معه كشعوب عربية، لكن من المهم النظر للربيع العربي في سياق حضاري وتاريخي أدى إلى تراجع تنموي حاد في المنطقة، وتسبب في ضياع فرص اقتصادية وتنموية هائلة خلال السنوات السابقة، ودمر بنى تحتية استثمرت فيها الشعوب عقود وقرونا طويلة لبنائها».

وقال معاليه «أعد المنتدى الاستراتيجي العربي هذه الدراسة ليضعها أمام متخذي القرار وأيضا أمام الشعوب لتكون واعية للثمن الذي ندفعه يوميا نتيجة الفوضى وعدم الاستقرار، وسيستمر المنتدى بإصدار دراسات مستقبلية تهدف لوضع ما يحصل في منطقتنا في إطار واضح من ناحية القياس والتأثير والنتائج المستندة إلى مصادر حيادية وذات موثوقية عالية».

هذا ويتزامن إصدار التقرير مع انطلاق أعمال الدورة الثامنة للمنتدى الاستراتيجي العربي الذي ينعقد في الثلاثاء الموافق 15 من ديسمبر الجاري بدبي، ويجمع المنتدى نخبة من الخبراء وقادة الرأي من كل أنحاء العالم لرصد واستشراف مستقبل المنطقة العربية والعالم على ضوء المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة والمتوقعة.

ويكشف التقرير حجم التكلفة الكبيرة التي تكبدها العالم العربي نتيجة لأحداث الربيع العربي من خلال تغطية 9 محاور هي: الناتج المحلي الإجمالي، والقطاع السياحي، والبطالة، وأسواق الأوراق المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، واللاجئين، وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة.

ويشير التقرير إلى أن التكلفة التي تكبدها العالم العربي بفعل الربيع العربي بين العام 2010 و 2014 وصلت إلى حوالي 833.7 مليار دولار أميركي، بالإضافة إلى

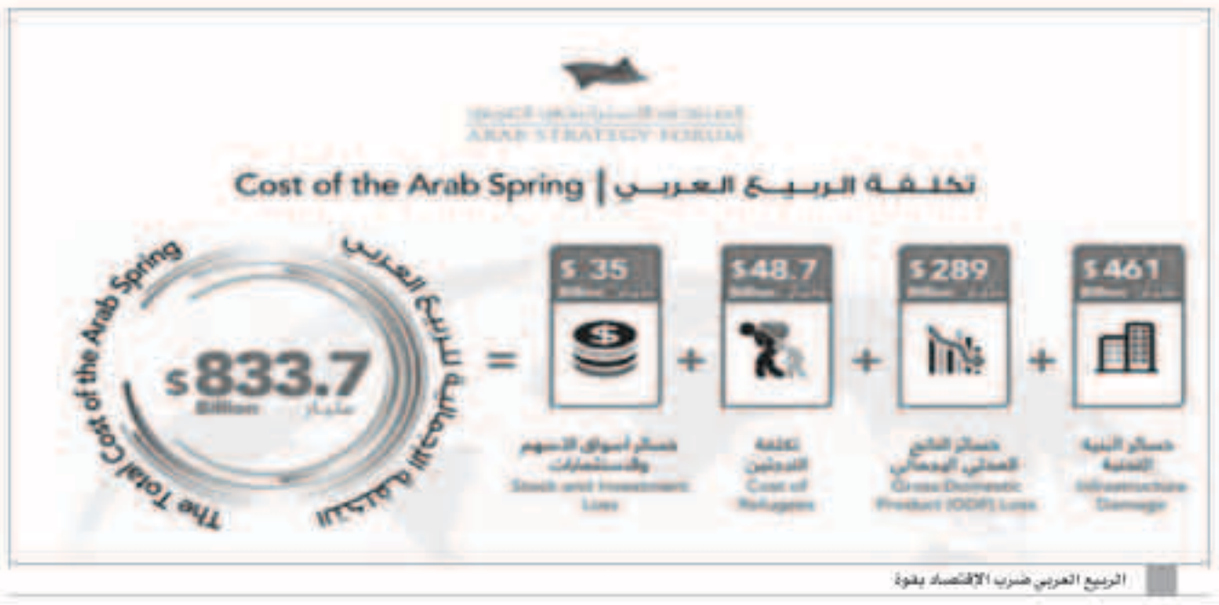

الربيع العربي ضرب الاقتصاد بقوة

السياحة العربية خسرت أكثر من 103 ملايين سائح خلال 5 سنوات

أكبر كارثة إنسانية من خلال تشريد أكثر من 14 مليون مواطن عربي وتحويلهم للاجئين

أسواق الأسهم والاستثمارات تكبدت 35 مليار دولار كخسائر

1.34 مليون قتيل وجريح بسبب الحروب والعمليات الإرهابية. وبلغ حجم الضرر في البنية التحتية ما يعادل 461 مليار دولار أميركي عدا ما لحق من أضرار وتدمير للمواقع الأثرية التي لا تقدر بثمن. وبلغت الخسارة التراكمية الناجمة عن الناتج المحلي الإجمالي الذي كان بالإمكان تحقيقه، 289 مليار دولار أميركي عند احتساب تقديرات نمو الناتج الإجمالي المحلي نسبة إلى سعر صرف العملات المحلية.

كما بلغت خسائر أسواق الأسهم والاستثمارات أكثر من 35 مليار دولار حيث خسرت الأسواق المالية 18.3 مليار دولار أميركي وتقلص الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 16.7 مليار دولار أميركي.

ومن اللافت أن التغيير في اقتصادات دول الربيع العربي يختلف عن التغير الذي سجل في المنطقتين الجغرافيتين اللتين تنتمي إليهما هذه الدول، أي شمال أفريقيا وغرب آسيا. وبين التقرير أن عدم استقرار المنطقة والعمليات الإرهابية تسببت في تراجع تدفق السياح بحدود 103.4 مليون سائح عما كان متوقعا بين 2010 و2014. وتسبب الربيع العربي بتشريد أكثر من 14.389 مليون لاجئ. أما تكلفة اللاجئين فبلغت 48.7 مليار دولار.

رغم كونها الأقل دخلاً خليجياً

«ليدرز جروب»: 11.3 مليار دولار ... مجموع نفقات الكويت على السياحة

أصدرت شركة ليدرز جروب للاستشارات والتطوير، الممثلة لمنظمة السياحة العالمية في الكويت، تقريرها الشهري الذي يتناول قطاع السياحة في الكويت، ويلقي الضوء على أبرز التطورات في الصناعة.

وذكرت المدير العام للشركة- نبيلة العنجري، أن جميع المعطيات والظروف الاستثنائية المتمثلة بانخفاض أسعار النفط وتداعيات ذلك على تآكل الفوائض والإيرادات العامة، تحتم على المسؤولين في البلاد، الالتفات إلى قطاعات هامة يمكن أن تعوض الخسائر التي تشهدها الميزانية.

وقالت «الشركة» إن الاستقرار الأمني والاجتماعي في الكويت ومركزها المالي الذي يعد الأقوى خليجيا رغم تراجع أسعار النفط، يشكل حافزا للدولة لتلتفت بصورة جدية لقطاع السياحة الذي يعد من أسرع القطاعات نموا، وذلك للتعويض عن نزيف الإيرادات النفطية.

وكان صندوق النقد الدولي قد أشار في آخر تقاريره إلى أن هبوط أسعار النفط أدى إلى زيادة الحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل للحد من الإعتماد المزدوج على الإيرادات النفطية والعمالة الوافدة.

كما لفت التقرير إلى أن الكويت وبفضل الاستقرار الذي تعيشه، يمكن أن تحل مكان وجهات سياحية تقليدية تشهد اليوم أزمات وحروبا، على سبيل المثال

الكويت مطالبة بتنشيط السياحة

استطاعت دبي أن تحوّل الأنظار إليها بسبب الوضع المتأزم في المنطقة، وعاشت مؤخرا ربيعا سياحيا مميزا.

أداء السياحة

في غضون ذلك، طالب التقرير بتكثيف جهود المسؤولين للاهتمام بصناعة السياحة، لافتا إلى أن قطاع السياحة الكويتي يأتي في ذيل قائمة الدول الخليجية سواء من حيث البنية التحتية السياحية، أو من حيث تعداد السياح، أو الإيرادات السياحية برغم الإنفاق الحكومي الهائل الذي تجاوز 11 مليار دولار.

ولعله من المفارقات الكبيرة انه برغم ضخامة الناتج المحلي الكويتي البالغ 173 مليار دولار وحصة الفرد البالغة 43250 دولاراً - أي الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد السكان - لتحل في المرتبة الثانية بين دول التعاون بعد قطر، فيما تقل حصة الفرد الإماراتي البالغة 42940 دولاراً بصورة طفيفة عن نظيره الكويتي، مع الأداء المتفوق للقطاع السياحي الإماراتي، نجد الأداء المتواضع جدا للقطاع السياحي الكويتي والذي باتت أسبابه معروفة للكثيرين.

وتتجلى المفارقة بصورة أكبر في الدخل السياحي لدول التعاون في 2013، لتحل الكويت ايضا في ذيل القائمة بواقع 369 مليون دولار، وتليها البحرين بواقع 1.17 مليار دولار، ثم عمان بواقع 1.36 مليار دولار، ثم قطر بواقع 4.6 مليار دولار. فالسعودية بواقع 8.24 مليار دولار، وأخيرا الإمارات بواقع 13.97 مليار دولار.

خطة التنمية

أكد التقرير أنه وبفضل التوافق بين مجلس الأمة والحكومة حاليا، والأهداف الطموحة لخطة التنمية الحالية (2015-2020)، ومقاهيمها بدفع الاقتصاد نحو التنويع بعيدا عن الاعتماد على القطاع النفطي، يمكن للسياحة أن تلعب دورا عظيما في تنويع مصادر الدخل.

في غضون ذلك، ذكر التقرير أن هناك جملة من العوامل التي تصب في صالح قطاع السياحة الكويتي وجذب الزوار الخليجيين إليها بالدرجة الأولى، وغيرهم، منها على سبيل المثال بقوة إنفاق السائح الخليجي على مستوى العالم، ويمكن استقطاب هذه الأموال محليا، خاصة وأن الإرهاب بدأ يضرب وجهات سياحية عالمية، كما حصل في باريس، وقبلها تونس، وما تبعه من مخاوف أن يصل امتداد الأحداث إلى بقية المدن الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أن البلاد تعد من بين أغنى الدول المنتجة للنفط، وتستطيع تحمل كلفة تعزيز البنية التحتية وتأسيس مركز سياحي رائد على مستوى المنطقة.

وقالت «الشركة» في ختام تقريرها إنه من المفارقات أن تنفق الكويت 11 مليار دولار على قطاعها السياحي دون أن يكون هناك كيان يهتم به، و دون أن يترجم هذا الإنفاق على صعيد العائدات التي تقل كثيرا عن مثيلاتها لدى دول الخليج الأخرى، وبالتالي فإن الحاجة ماسة إلى المزيد من الشفافية والانفتاح وتحرير القوانين التي تمكن الزائرين من التوافد إلى الكويت، على أن يكون ذلك مصحوبا بحملة تسويقية، وبخلاف ذلك فإن الدولة ستفوت فرصة سانحة اليوم مع انخفاض أسعار النفط، تجعل صناعة السياحة رافداً جديداً للاقتصاد.

الشطي: أسعار النفط لن ترتفع إلا بخفض الإنتاج وزيادة الطلب

واصلت أسعار النفط في الأسواق العالمية هبوطها المتواصل خلال 2015 وذلك منذ منتصف عام 2014 لتصل إلى مستويات غير مسبوقة منذ نحو 11 عاما.

قال عبدالله البدري- الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، إن أسعار النفط الفورية حاليا لن تستمر وستتغير خلال أشهر قليلة أو عام على الأكثر.

وأضاف «البدري» خلال مؤتمر صحفي في نيودلهي، أن المنظمة تبحث عن أسعار معقولة وعادلة للنفط.

وقال المحلل النفطي- محمد الشطي «إن الأسعار تتجه حاليا وفي ظل الظروف الراهنة إلى مزيد من الانخفاض لتصل إلى نحو 35 دولاراً للبرميل».

وأوضح «الشطي» أنه لن يحدث تعاف في سوق النفط إلا بعد انخفاض الإنتاج من خارج منظمة أوبك وبوتيرة أسرع من المتوقع، بالإضافة إلى خفض إنتاج أوبك، وارتفاع معدل الطلب العالمي بمقدار يستوعب الفائض الحالي بالسوق النفطي».

وأشار «الشطي» إلى أنه من المتوقع أن ينخفض الاستثمار في قطاع الاستكشاف والتنقيب والإنتاج على مستوى العالم خلال عام 2016، وهو ما سيكون له تأثير على العروض في المستقبل.

وحققت سياسة «أوبك» بعض أهدافها، حيث شهدت صناعة النفط في الولايات المتحدة إلغاء الكثير من مشروعات الحفر والتنقيب وسحب معدات الحفر بشكل أسبوعي.

وفقد النفط عقب اجتماع «أوبك» في العام الماضي 40% من قيمته خلال 7 أسابيع، مع تواصل تخمة المعروض في الأسواق، في حين أن حدوث هبوط مماثل في الوقت الحالي يعني وصول سعر برميل النفط لنحو 20 دولارا.

واعتبر تقرير لـ «بلومبرج»، أن الرسالة التي صدرت عن اجتماع «أوبك» تتمثل في أن الدول الأعضاء في المنظمة المصدرة للنفط سوف تواصل الإنتاج المرتفع لحين خروج المنتجين من خارج المنظمة من السوق، وهو ما يعد تكرارا لاجتماع نوفمبر 2014.

«كابيتال إنتيليجنس» تثبت تصنيف سندات الدين المساند لـ «بنك برقان»

قال بنك برقان (BURG)، المدرج بالبورصة الكويتية، إن وكالة التصنيف العالمي، كابيتال إنتيليجنس، قامت بتثبيت تصنيف سندات الدين المساند للبنك بقيمة 100 مليون دينار والصادرة في ديسمبر 2012 عند مستوى (BBB+) وبنظرة مستقبلية مستقرة. وبحسب بيان للبنك على موقع البورصة، فإن هذا التصنيف يُحدد بدرجة واحدة أقل من تصنيف العملة الأجنبية على المدى البعيد للبنك عند مستوى (A-)؛ وهو ما يوضح أن السندات عبارة عن أداة مُساندة متوافقة مع (بازل 2). ويدعم هذا التصنيف تحسن جودة الأصول في السنوات الأخيرة، مع تغطية أقوى للديون المتعثرة والسيولة الجيدة، والضخ الكبير لرأس المال في 2014. ويحتل «بنك برقان» حاليا المركز الثاني كأحد أهم البنوك التقليدية التجارية الكويتية من حيث إجمالي الأصول، وهو مملوك بشكل رئيسي من قبل شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو).

وبدأ «بنك برقان» أنشطته التشغيلية في عام 1977 كبنك مملوك من قبل الحكومة.

بحضور محافظ الأحمدي

بنك وربة يطبق خطته التوسعية ويفتتح رسمياً فرع الفحيحيل

محيي قطب

مؤكداً أن البنك يستهدف افتتاح 3 أفرع في 2016 في مناطق مختلفة تستهدف مزيداً من الإنسيابية والراحة للعملاء، إفتتح نائب رئيس مجلس إدارة بنك وربة الرئيس التنفيذي جسار دخيل الجسار فرعا جديدا في منطقة الفحيحيل، ليصبح عدد فروعه ثمانية تغطي جميع المحافظات، وذلك برعاية وحضور محافظ الأحمدي الشيخ فواز خالد الحمد الصباح وحشد كبير من الشخصيات في المحافظة وعملاء البنك.

بدوره قال جسار دخيل الجسار: «يأتي افتتاح فرع بنك وربة الجديد في منطقة الفحيحيل، وانسجاما مع سياسة بنك وربة الهادفة إلى التوسع في عدد الفروع والإقتراب أكثر من العملاء والسعي لتلبية إحتياجاتهم المصرفية عبر تقديم أحدث الخدمات والمنتجات وأكثرها تطوراً وتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية». وقال الجسار: «يتميز فرع بنك وربة الجديد بالحداثة والإبتكار على مستوى الخدمات المصرفية التي يقدمها للعملاء وكذلك على مستوى البناء والتصميم لتأمين الراحة المناسبة مع الخدمة الراقية والمميزة لأهالي المنطقة التي تتمتع بحيوية وكثافة سكانية تتطلب توافر مثل هذه الخدمات، حيث أن الإستراتيجية العامة لبنك وربة تقضي بالتركيز على المناطق السكنية ذات الكثافة العالية في جميع مناطق الكويت لتحقيق التواصل والإقتراب أكثر من العملاء وتسهيل حصولهم على إحتياجاتهم والإستفادة من منتجات بنك وربة وعروضه وحلوله المصرفية المبتكرة التي تلبي رغباتهم وتطلعاتهم، وتخدم بالتالي أهداف البنك في التوسع ورفع حصته في السوق المحلي من خلال استقطاب عملاء جدد».

وأردف قائلاً: «يستمر بنك وربة بالمضي بإستراتيجيته الهادفة إلى قيادة العمليات المصرفية الإسلامية في الكويت، من خلال خطة طموحة تهدف إلى إفتتاح عدد من الأفرع الجديدة في مناطق حيوية وإستراتيجية تغطي جميع المحافظات، والإستمرار بتطوير خدمات ومنتجات جديدة تخدم جميع شرائح المجتمع وتمنحهم مميزات خاصة ترقى إلى تطلعاتهم المستمرة».

وأضاف: «نحن سعداء بإفتتاح فرع الفحيحيل الجديد الذي يعتبر الفرع الثامن لبنك وربة على مستوى دولة الكويت منذ إنطلاقة البنك، وهذا الإفتتاح ليس سوى بداية لتواجدنا في محافظة الأحمدي حيث سيتبعه خطوات أخرى قادمة لتقديم كل ما يطلبه عملاء هذه المنطقة وخدمتهم على النحو الأمثل وتعزيز التواصل المباشر معهم، وسنستمر في بنك وربة بتوسيع خدماتنا وإبتكار الحلول لجميع الأعمال وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة لتطوير خدماتنا عبر الإنترنت والهواتف الذكية لجعل التجربة المصرفية للعملاء البنك أكثر مرونة وسرعة وأمان».

وبدوره، أعرب مدير فرع بنك وربة الجديد في منطقة الفحيحيل السيد / جاسم المزيني عقب الإفتتاح عن سعادته بتواجد البنك في محافظة الأحمدي التي تضم شرائح مختلفة من العملاء الذين يتطلعون إلى الحصول على أفضل خدمة مصرفية، مشيراً إلى أن الفرع مجهز بأحدث التقنيات والوسائل التي تؤمن راحة العميل وحصوله على أرقى الخدمات وأكثرها تميزاً بدءا من فتح الحسابات بجميع أنواعها من حساب تحويل الراتب أو حساب التوفير الإستثماري أو حساب الوديعة، وصولاً إلى التمويل المقسط والتمويل الإستهلاكي، إضافة إلى التمتع بجميع المميزات والخدمات لاسيما خدمات البطاقات الإئتمانية وبطاقات السحب الآلي، كما تتيح للعميل فرصة إنجاز معاملاته المصرفية كافة دون الحاجة إلى الإنتقال إلى فرع آخر.

ويقع فرع بنك وربة الجديد في مجمع رمال في الفحيحيل حيث يضم قسما خاصا منفصلا لخدمة السيدات، وقد صُمم ليكون على أعلى مستوى من الحداثة من حيث الديكور والتجهيز الداخلي وليؤمن للعملاء الراحة والخصوصية التامة، إنطلاقا من حرص بنك وربة على تطبيق مبدأ الحداثة كإحدى أهم القيم التي يعتمدها في تحقيق أعماله في السوق الكويتي.

وكان فريق عمل فرع الفحيحيل في بنك وربة قد قام بعدة زيارات إلى وجهاء المنطقة وعدة ديوانيات بالإضافة إلى المدارس والمؤسسات المتواجدة فيها بهدف التعريف بالفرع الجديد والخدمات التي يتم تقديمها والاستماع إلى إقتراحاتهم لتلبية رغبات أكبر شريحة من المجتمع في الحصول على خدمة مصرفية مبتكرة تناسب إحتياجاتهم وتكون متوافقة مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

الشيخ فواز خالد الحمد والجسار أثناء الافتتاح